بعد احتلال "المجمع القضائي" من قبل مليشيات الحوثي والمخلوع صالح وقصف طائرات التحالف له..

تدهور القضاء في لحج يتسبب بغضب المواطنين

من المعروف عند البشرية بأن العدل أساس الحكم، على اعتبار أن القضاء المؤهل هو الفيصل في جميع القضايا الشخصية والمدنية والجزائية، ومن هنا وجدت المحاكم بمختلف درجاتها إلى جانب وجود النيابات والمحامين.

واشتهرت محافظة لحج بالقضاء منذ عهد السلطنة العبدلية كقضاء نزيه يفتخر به ، ولا تزال تلك الأحكام منذ ذلك العهد بمتناول عامة الناس تحكي تاريخاً مزدهراً للقضاء اللحجي.

تقرير / عبدالقوي العزيبي

وكغيره من المرافق الحكومية فقد تعرض المجمع القضائي م. لحج لقصف الطيران لاحتلاله بفترة الحرب الأخيرة على الجنوب من قبل مليشيات الحوثي وعناصر صالح ، وما بعد الحرب قام مجهولون بتفجير ما تبقى من المجمع القضائي مما حوّل ذلك المبنى العملاق بملايين الريالات إلى أكوام من الحجار تختلط بالعديد من المستندات الهامة والمتناثرة لمسافات بعيدة، وبهذا فإن قضايا عامة الناس هي اليوم بين أنقاض الأحجار والبعض أكلته النار والأخرى عبث بها العابثون.

القضاء في إجازة

منذ ما قبل الحرب وميزان القضاء داخل محافظة لحج غير مستقر، من حيث عدم النظر في عدد من القضايا بما فيها الجزائية وتأجيلها من وقت لآخر مما أحدث ردود أفعال غاضبة عند أسر المجني عليهم وتراكم المساجين داخل سجن صبر دون الفصل في القضايا الجزائية ، ذلك السجن الذي أصبح هو الآخر أطلال يحكي تاريخاً عامراً عن الأمن والعدل داخل وطننا الجنوبي حتى دخول مليشيات الحوثي وقبلها صالح والقضاء على تاريخه العامر.

لقد أصبح القضاء حتى اليوم مع النيابة في عاصمة محافظة لحج الحوطة في إجازة مفتوحة مع تراكم كبير للقضايا فوق التي كانت موجودة من سابق وبدون أحكام عادلة لعدم مباشرة القضاء والنيابة مهام عملهم من داخل عاصمة لحج أو حتى من داخل م/ عدن أسوة بعمل محافظ المحافظة .

محكمة في ابن خلدون

إن عدم مباشرة القضاء والنيابة وتعطيل معاملات المواطنين وخصوصا ذات الارتباط الشخصي كشهادة الوفاة والميراث وقصف وتفجير المجمع القضائي ، كل هذا الوضع الطارئ جدا دفع بمجلس المقاومة في الحوطة بفتح غرفة داخل مستشفى ابن خلدون للقضاء ومباشرة القاضي "عارف زنقور" للنظر في مثل تلك القضايا لتيسير معاملات المواطنين مع الجهات الأخرى بإصدار أحكام شهادة الوفاة والميراث، والظاهر بأن غرفة القضاء بمستشفى ابن خلدون أخذت اتجاهاً آخر نتيجة لعدم مباشرة القضاء مهام عمله ، فتحولت الأحكام من أحكام شخصية إلى أحكام مدنية ولربما هناك أحكام جزائية قد صدرت من داخل محكمة مستشفى ابن خلدون وعبر قاضي واحد فقط يصدر الأحكام بعد النظر في دعوى المدعي ويوقع عليها وبعد ذلك يعمد الحكم الصادر من قبل القاضي زنقور إلى مجلس المقاومة في الحوطة وتبن، هذا الاجراء أوجد عند بعض عامة الناس ارتياحاً كبيراً لقضاء حوائجهم في ظل قضاء يسمح باستلام الموظفين رواتبهم وهم داخل منازلهم دون أن يكلفوا أنفسهم الاجتماع مع بعضهم والعمل، وكذا الحكومة تتحمل جزءاً كبيراً جراء عدم توفيرها مكان محمياً؛ كي يمارس الموظفون في هذا المجال عملهم، ومع هذا الإرتياح وجد أيضا عند الآخرين اعتراضاً كبيراً على بعض الأحكام بحجة عدم شرعية مثل ذلك باعتبار القضاء سلطة مستقلة ولا سلطان عليه وأن ما يحدث من أحكام قد

تحول القضاء بلحج من المجمع القضائي إلى داخل غرفة بإحدى المستشفيات

يقصد بها حلولاً لمشاكل المواطنين وبحد قولهم ربما تتحول تلك الأحكام ذات يوم إلى مشاكل مستعصية أمام القضاء عند مباشرة مهام عمله، ويعتبرها بعض المحامين أحكاماً غير قانونية أو شرعية.

رأي القضاء بغرفة الأحكام

وأفاد رئيس نيابة الاستئناف م/ لحج القاضي مهدي لـ"الأمناء" بخصوص الأحكام الغرفة المذكورة، بأنه لا يوجد لديه علم بذلك ولم يعرض عليه أي حكم لحد الآن ، وإذا كانت تلك الأحكام تصدر عن القاضي بموجب تكليف من رئيس محكمة الحوطة أو محكمة الاستئناف بالمحافظة فهي ذات طابع قانوني وغير ذلك فلا يجوز وفقاً لقانون السلطة القضائية.

ومن زاوية أخرى، قال القاضي عارف زنقور لـ"الأمناء" : "لقد تم عرض موضوع مزاولة القضاء على رئيس محكمة استئناف لحج، ولم يكن لديه أي اعتراض" ، وكشف زنقور بأنه بعد انتهاء الحرب تم ترتيب مرفق حكومي بعاصمة لحج (الحوطة) لمزاولة القضاء مهام عمله وتيسير أمور المواطنين لكن للأسف لم يحدث ذلك ربما للتخوف من الانفلات الأمني الذي كانت الحوطة تعاني منه إلى وقت قريب.

وأكد لـ"الأمناء" القاضي زنقور بإصدار أحكام شخصية ومدنية وجزائية في ظل عدم مباشرة الدولة لمهام عملها وعلى رأس ذلك السلطة القضائية ، وإن غرض صدور الأحكام تيسير معاملات الناس اليومية ، وحول تعميد

مواطنون : نستغرب عدم إلغاء ختومات المحاكم المسروقة عبر إعلانات في الصحف واستبدالها بختومات جديدة

الأحكام أضاف بأن ذلك يتم عبر مجلس المقاومة مؤقتا ، وأضاف بأن ختم محكمة المحافظة للأسف مسروق ويتصرف به آخرون ليس لهم أي صفة بالقضاء ، وأشاد القاضي زنقور بالاعتراف بمتطوق الأحكام الصادرة من قبله حتى على مستوى اللجنة الثورية وخصوصا المتعلقة بشهادة الوفاة والميراث كونها ترتبط بقضايا الأسر وخصوصا المتعلقة في اجراءات الراتب .

وقال : "لا يوجد لدينا مانع من توقف العمل في حال مباشرة القضاء مهام عمله داخل عاصمة لحج لقضاء معاملات وقضايا وشكاوى المواطنين ونحن هدفنا الأساسي من اصدار الأحكام ميسرين للأمور ولسنا معسرين".

ومع كل ما تم ذكره من قبل القاضي زنقور فلم نستطع اللقاء مع محمد سلمان لتوضيح بعض الأمور بما جاء هنا لارتباطه بعمل بمحافظة عدن.

إلى ذلك، أوضح لـ"الأمناء" رئيس محكمة استئناف لحج فضيلة القاضي "عياش الشامي" عن تلك الأحكام التي تصدر من غرفة القضاء بمستشفى ابن خلدون مكتفي بالقول: "لا يوجد لدينا بخصوص هذا الموضوع أي علم ولسنا طرفاً فيما يحدث، وهناك قاعدة معروفة عند الجميع تنص على "ما تمّ على باطل فهو باطل" والقضاء سلطة مستقلة ولا سلطان عليه".

ردود فعل الشارع بحوطة لحج

ويرى المواطنون بأنه إذا كان شخص القضاء ضعيفاً وغير قادر على مزاولة مهام عمله وإحقاق الحق لأهله ، فكيف لهذا القضاء أن يكون عادلا ؟ ولهذا يفترض على محافظ لحج التنسيق مع وزير العدل ورئيس الجمهورية بإصدار قرارات تستهدف القضاء والنيابات داخل المحافظة وخصوصاً عاصمتها الحوطة لتجديد القضاء وتفعيل دوره على أرض الواقع للعمل بنزاهة وأمانة كون "العدل أساس الحكم" .

واستغرب عامة الناس من عدم إلغاء ختومات المحاكم المسروقة من خلال إعلانات عبر الصحف واستبدالها بختومات جديدة وأن السكوت عن ذلك يعتبر جريمة يرتكبها رؤساء المحاكم بحق القضاء للعبث بقضايا المواطنين من دون أي اجراء يوقف هذا العبث الحاصل اليوم والذي هو في الأصل إساءة بتاريخ القضاء في المحافظة المشهود له منذ زمن بعيد في مختلف الكتب.